جمعية الوفاق
الوطني الإسلامية

رؤية تحليلية للموازنات المالية لمملكة البحرين

خلال الفترة من 2016 حتى عام 2022

مارس/آذار 2021

رؤية تحليلية للموازنات المالية لمملكة البحرين
خلال الفترة من 2016 حتى عام 2022

إعداد:

فريق الدراسات والتقارير

جمعية الوفاق الوطني الإسلامية

مارس/آذار 2021

المقدمة ---------- 4
المحـــور الأول: الملاحظـــات المنهجيـــة والتنظيميـة والمالية لموازنة مملكة البحرين المسجلة رسميا. ---------- 6
المحـور الثانـي: الصـورة الكليـة للموازنـة العامـة (المصروفـات العامـة والإيـرادات العامة) المسجلة رسميا. ---------- 20
المحـور الثالـث: تحليـل بنـود المصروفات العامة فى الموازنة البحرينية. ---------- 32
المحور الرابع: تحليل مصادر الإيرادات العامة المسجلة رسميا. ---------- 77
الخلاصة والاستنتاج ---------- 95

اســتقرت علــوم المالية العامة على حقيقة أساســية وهــى أنَّ وثيقة الموازنــة العامــة للدولة –أي دولة– هي وثيقة سياســية قبل أن تكون وثيقــة مالية، أو اقتصادية، نظرا لما تظهره من طبيعة الأولويات التى تحكــم اتجاهات وقرارات صانع السياســة الماليــة والاقتصادية، ونمط تحيزاته الإجتماعية، ومستوى وعيه ومدركاته السياسية والاستراتيجية، ومــن هنا فــإنَّ تحليلنا للبيانات والأرقام والكميــات المالية الوارادة فى وثيقة الموازنة العامة لمملكة البحرين ينطلق من محاولة التعرف على ما تخفيه الأرقام من حقائق سياسية وتوجهات اجتماعية واقتصادية.

كما أنَّ غياب أجهزة للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي المتوسط والبعيد المــدى، ومن ثم خطط خمســية أو ثلاثية فى دولــة ما –بما فى ذلك مملكــة البحرين– يجعل من وثيقة الموازنة العامة الأداة الوحيدة تقريبا في التعرف على الواقع الراهن والمستقبل المتوقع لهذه الدولة.

وهنا سوف يتناول تحليلنا من خلال أربعة محاور متكاملة هي:

المحــور الأول: الملاحظــات المنهجيــة والتنظيمية والماليــة لموازنة مملكة البحرين المسجلة رسميا.

المحور الثاني: الصــورة الكلية للموازنة العامــة (المصروفات العامة والإيرادات العامة) المسجلة رسميا.

المحور الثالث: تحليل بنود المصروفات العامة فى الموازنة البحرينية.

المحور الرابع: تحليل مصادر الإيرادات العامة المسجلة رسميا.

المحور الأول:

الملاحظـات المنهجية والتنظيميـة والماليـة لموازنة مملكة البحرين المسجلة رسميا

يمكن اســتخلاص مجموعة مــن النتائج والملاحظات مــن واقع تحليل موازنات مملكة البحرين خلال سلســلة زمنية طويلة نســبيا تمتد لمدة أربعة عشــرة عاما (-2003 2016)، والتى اســتمرت فى تناولنا الراهن بعد عام 2016 حتى عام 2022، وتندرج فى ثلاثة مجموعات هي:

أولا: ملاحظات من الناحية المنهجية.
ثانيا: ملاحظات من الناحية التنظيمية.
ثالثا: ملاحظات من الناحية المالية.

فلنتناول كل واحدة بشىء من التفصيل:

أولاً: الملاحظات المنهجية

يمكن للمحلل المالي والإداري استخلاص مجموعة من النتائج الأولية وهي:

1 - أنَّ مجمل الإيرادات الخاصة بالدولة فى البحرين لا تتضمن الإيرادات الأخرى التى تدرج فى حسابات وصناديق خاصة أو سيادية، ولا تدرج فى الموازنات الرسمية لمملكة البحرين، وبالتالي يمكننا الاستنتاج بأنَّ للبحرين موازنتان إحداها رسمية ومعلنة، والثانية سرية وغير معلنة تخص العائلة الحاكمة ومخصصاتها، وربما استثماراتها فى الخارج.

2 - أنَّ المخصصات المالية الخاصة بالعائلة الحاكمة خارج نطاق المسئوليات الرسمية لبعضهم لا تدرج أيضا فى موازنات مملكة

البحرين، برغم أنَّ مناصبهم رسمية ولها ربط مالي فى كل دول العالم الدستورية.

3 - مـن أبـرز الملاحظات كذلـك فى موازنـات مملكة البحريـن، التغير السـريع فى استحداث هياكل تنظيمية جديدة، أو دمج كيانات وزارية أو إدارية، أو تقسـيم كيان وزاري، أو إداري إلـى كيانين أو أكثر؛ مما يجعل من الصعب تتبع بناء سلسـلة زمنية مقارنة للمخصصات والإعتمادات المالية تتميز بالإنسجام والإتساق.

4 - كمـا يتبين من واقع قراءة قانون الموازنة فى مملكة البحرين مدى السـلطات الواسـعة الممنوحة للوزراء، ورئيس الـوزراء ووزير المالية، والسـلطة التنفيذيـة عمومـا فـى فـرض الرسـوم، أو طلـب تعزيز المصروفات، دون الرجوع إلى المجالس النيابية (الشـورى – النواب) ،

أو وجود سلطة حقيقية لهما، في الرقابة المالية (المشروعية المالية).

-5 ووفقا للتقديم الذى أجراه السيد (حسن خليفة الجلاهمة) رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية، لتقارير الحساب الختامى الموحد للسنوات (2019-2018-2017) والذى اعتمدنا عليه فى جزء من تحليلنا الجديد، يكشف حقيقة أن هذا الحساب الختامي الموحد (لا يغطي المعلومات الأخرى)؛ نظرا لأنَّ من يقوم بإعداد الحساب الختامي الموحد هو وزارة المالية وحدها، ويكتفي عمل ديوان الرقابة المالية والإدارية بالمراجعة المهنية وفقا لأسس فنية، دون أن يتعرف على المعلومات الجوهرية الخاطئة –كما يشير رئيس ديوان الرقابة المالية– والتي من أهم تلك المعلومات الجوهرية الخاطئة فى رأينا (عدم إدراج مخصصات أفراد العائلة الحاكمة من حيث المبالغ والمزايا وطريقة الحصول عليها) وفقا للأسس الدستورية فى الدول المتحضرة.

6 - وكذلك من أهم المعلومات الجوهرية الخاطئة عدم إدراج أو التعرض لظاهرة الحسابات الخاصة والصناديق شبه السرية التى تدرج بها مبالغ مالية هائلة، وتعامل خارج نطاق الرقابة المالية والمشروعية المالية، وبالمثل كيفية حساب الإيرادات الناتجة عن بيع النفط والغاز الطبيعي وطريقة بيعه وتسعيره، وحصص الشركاء الأجانب.

7 - تكرار القيد المالي لنفس الوزارة مثل وزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف (مرة تحت عنوان فرعي شئون العدل والثانية باسم الشئون الإسلامية) وكذلك لوزارة الأشغال (مرة باسم شئون البلديات والأخرى تحت مسمى شئون التخطيط والزراعة والثروة البحرية)، دون ضرورات علمية لهذا التقسيم المفتعل.

8 - تتغير طريقة عــرض الكميات المالية فى الموازنة البحرينية فى كل مرة، سواء بتقديم التفاصيل لبعض بنود المصروفات أو الإيرادات، أو بالعكــس، فــى الإفتقار إلى هذه التفاصيل فــى بعض تلك الأبواب، وهو ما يصعب مهمة الباحث أو النائب البرلماني فى تتبع مســار حركة الكميات المالية فى الموازنة.

ثانياً: الملاحظات التنظيمية

أبـرز ما يميـز موازنات مملكة البحرين كثرة اسـتحداث كيانات وزارية، أو إداريـة جديدة، وكذلك عمليـات الدمج بين الكيانات، أو تقسـيم بعض الكيانات مثل:

1 - دمج وزارتي الصناعـة والتجارة فى وزارة واحدة بدءا من موازنة عام 2005، نقـلا عن التجربة المصرية، التي نقلـت بدورها عن التجربة فى اليابـان وفـى غيرهـا مـن الـدول الغربية، ثم جـرى إضافـة اختصاص السـياحة إليها بدءا من عـام 2017 لتصبح وزارة ثلاثيـة (وزارة الصناعة والتجـارة والسـياحة) برغم التبايـن والإختلاف الكبير فـى هذه الأدوار والاختصاصات.

2 - دمج وزارتي العدل والشـئون الإسـلامية فى وزارة واحدة بدءا من عـام 2009، ثـم أضيـف إليهـا وزارة الأوقاف فـى عـام 2011؛ برغم الإختلاف النوعي فى المهام والاختصاصات.

3 - تقسـيم بعض الوزارات إلى عـدة وزارات مثلما هو الحال فى وزارة الإشـغال والإسكان اللتين جرى تقسيمهما إلى وزارتين عام 2009، ثم أضيف إلى وزارة الأشـغال هيئة التخطيط العمرانى وشـئون البلديات بعد عام 2016.

4 - تقسـيم وزارة العمل والشـئون الاجتماعية إلى وزارتين عام 2005، ثـم إلـى وزارتين (عمل – تنميـة إجتماعية) عام 2007، ثـم عادت وزارة التنمية الاجتماعية الى العمل مجدداً بعد عام 2016.

5 - تحويل وزارة إلى هيئة مثلما هو الحال في وزارة الإعلام التى تحولت إلى هيئة شئون الإعلام بدءا من عام 2011، ثم استحداث وزارة دولة للإعلام بدءا من عام 2013، مع بقاء هيئة شئون الإعلام.

6 - تحويل وزارة النفط إلى الهيئة الوطنية للنفط بدءا من عام 2007.

7 - تغيير مسمى وزارة الاقتصاد الوطني، إلى وزارة المالية فقط، ثم فى عام 2018 تغير المسمى إلى وزارة المالية والاقتصاد الوطني.

8 - إجراء استحداث لكيانات وزارية جديدة مثل وزارة الثقافة عام 2011، ووزارة حقوق الإنسان عام 2013، واللجنة الأولمبية عام 2011 ثم إلغاءها أو إختفاءها من الموازنة عام 2013، واستحداث الأمانة العامة للمجلس الأعلى للشباب والرياضة عام 2013، برغم وجود المؤسسة العامة للشباب والرياضة.

9 - استحداث وزارة دولة لشئون الاتصال بدءا من عام 2013، ثم إلغاءها وتحويلها إلى هيئة للإتصال.

10 - استحداث مجلس التنمية الاقتصادية بدءا من عام 2000.

11 - وكذا تغيير مسمى جهاز الأمن الوطنى إلى جهاز المخابرات الوطنى بدءا من عام 2020.

وهكذا في الكثير من التبديل والتغيير التى لم تحقق سوى مزيد من عدم الإنسجام فى مكونات وهيكل الموازنة العامة والقطاع الحكومي بصفة عامة، مما يصعب فى الكثير من الأحيان، إجراء دراسة مقارنة لعدة سنوات متواصلة، بسبب هذه التغيرات التنظيمية وما يستتبعها من تأثيرات مالية.

ثالثاً: الملاحظات المالية

بالنظـر لأن مصـادر معلوماتنا عـن الموازنات الحكوميـة البحرينية، قد تعددت هذه المرة، بين تقارير الحسـاب الختامي الموحد للسنوات من 2017 حتـى عام 2019، ثـم جاءت بيانات الموازنات المنشـورة بجريدة الوطن البحرينية للأعوام (2021 و 2022) غير كاملة، فقد اضطررنا إلى إجراء تحليلنا على مستويين:

الأول: تحليل النشـاط المالي لحكومة البحرين من واقع تقارير الحساب الختامى الموحد للسـنوات من 2017 حتى 2019، بكل ما يكتنفه أيضا من قصور ونواقص أشـرنا إليها فى الملاحظات المنهجية (مثل غياب بعض المعلومـات الجوهرية، والدور الرقابـي المتواضع لجهاز الرقابة المالية والإدارية، والمجلس النيابى المحدود الصلاحيات .. إلخ).

الثانـي: تحليل بيانـات واعتمـادات موازنات الربط للسـنوات 2021 و 2022 المنشورة فى أحد الصحف البحرينية.

وعمومـا يمكـن ملاحظـة المعطيـات الماليـة التالية فـى الميزانيات السنوية لمملكة البحرين:

1 - غالبا ما يكـون المنصرف الفعلي أكبر من تلك المخصصات الواردة فـى قانون ربط الميزانية فـى أجهزة ووزارات القـوى المعروفة التى سوف نعرض لها بعد قليل، بينما يقل المنصرف الفعلي عن الإعتماد الـوارد فى قانون ربط الموازنة فى كثير مـن الجهات الحكومية الأخرى فى البحرين.
2 - مخصصـات الأجـور والمرتبـات والمكافـآت الخاصـة بجهـاز الأمن الوطنى لا تدرج فى الموازنة، تحت ذريعة السـرية، وتوضع عادة كرقم إجمالى Block فى الميزانيات التحويلية.

3 - هنـاك فى إيرادات الدولة بند (إعانـات) وقد بلغت فى موازنة عام 2016 حوالى 28.4 مليون دينار (ما يعادل 80 مليون دولار تقريبا) وفى عـام 2017 حوالى 28.1 مليون دينار (ما يعادل 80 مليون دولار تقريبا) ، ولا تسـجل الإيضاحات المصاحبة للميزانية مصدر هذه الإعانات، هل هي من الولايات المتحدة، أو بريطانيا نظير إستئجار القواعد العسكرية فـى هذه الدولة، أو هي مسـاعدات من المملكة السـعودية أو دولة الكويـت لدعم اقتصاد البحرين الذى يعانـي الصعوبات الجمة منذ عام 2011؟.

المحور الثاني:

الصورة الكلية للموازنة الرسمية المسجلة في مملكـة البحريـن خلال الفتـرة من عـام 2016 حتى عام 2019

يمكــن التعرف بصــورة عامة علــى هيــكل واتجاهات الموازنــة العامة الرســمية للدولــة فــى البحرين من خــلال عرض جدول يشــتمل على مصروفات وإيرادات الموازنة، وما تظهره من عجز مزمن، وما يجره ذلك من تداعيات الإقتراض الواســع ســواء من الداخل أو من الخارج ، وقبل أن نعرض شرح وتحليل الموقف المالي الكلي للموازنة نعرض الجدول رقم (1) التالي:

جدول رقم (1): الموقف الإجمالي للموازنة العامة لمملكة البحرين (مصروفات وإيرادات) خلال الفترة من عام 2016 حتى عام 2022(لأقرب مليون دينار)

المصروفات / السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
	قطعيات				اعتمادات موازنة		
اولا : المصروفات المتكررة							
القوى العاملة (اي الاجور والمرتبات والمكافآت)	1429.1	1422.8	1447.2	1398.9	غير متاح	غير متاح	غير متاح
الخدمات	217.9	221.4	216.0	246.8	غير متاح	غير متاح	غير متاح
السلع الإستهلاكية	133.8	134.7	153.8	149.7	غير متاح	غير متاح	غير متاح
السلع الراسمالية	29.4	32.8	26.9	26.2	غير متاح	غير متاح	غير متاح
الصيانة	66.8	67.0	61.2	49.6	غير متاح	غير متاح	غير متاح
النفقات التحويلية	611.4	542.9	503.8	501.1	غير متاح	غير متاح	غير متاح
الإعانات وتسديد فوائد القروض	633.1	760.8	914.2	961.6	غير متاح	غير متاح	غير متاح
(1) مجموع المصروفات المتكررة	3121.4	3182.4	3343.0	3334.0	3287.0	3296.4	3219.8
ثانيا : مصروفات المشاريع							
(2)مصروفات المشاريع (الاستثمارات)	410.9	354.5	327.3	252.1	200.0	265.0	265.0
مجموع المصروفات العامة (1) +(2)	3532.3	3536.9	3670.3	3586.1	3487.0	3561.4	3484.8

ثالثا : الإيرادات العامة							
مصدر الإيراد	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
	قطعيات				اعتمادات موازنة		
إيرادات النفط والغاز	1436.5	1652.5	2286.1	2090.1	2096.3	1407.0	1423.6
إيرادات الضرائب والرسوم	237.6	286.2	293.3	553.0	غير متاح	غير متاح	غير متاح
المنتجات الخدمية والسلعية الحكومية	83.9	76.4	85.5	77.1	غير متاح	غير متاح	غير متاح
الاستثمارات والأملاك الحكومية	50.4	118.0	70.0	138.0	غير متاح	غير متاح	غير متاح
الاعتادات	28.4	28.1	-	-	-	-	-
مبيعات الاصول الرأسمالية	0.6	0.3	0.3	0.3	غير متاح	غير متاح	غير متاح
الغرامات والجزاءات والإيرادات المتنوعة	60.5	39.5	40.2	43.9	غير متاح	غير متاح	غير متاح
اجمالي الإيرادات العامة المسجلة (3)	1897.8	2201.1	2775.4	2902.4	2946.5	2285.4	2339.4
العجز المسنوى (1+2) – (3)	(1634.5)	(1335.8)	(894.9)	(707.5)	(613.2)	(1276.0)	(1145.0)
% للنفط والغاز إلى إجمالي الإيرادات العامة	75.7%	75.1%	82.4%	72.0%	71.2%	61.6%	61.0%

المصدر: من عام 2017 حتى عام 2019 مصدره تقارير وزارة المالية في البحرين عن الحساب الختامي لهذه السنوات، وبعد ذلك مصدره اعتمادات الموازنة المنشورة في جريدة الوطن بتاريخ 2020/11/30.

بالنظـر إلى محتويات الكميـات المالية فى الجدول رقم (1) نسـتطيع التعرف على الملامح الأساسـية للموازنة العامة -الرسمية المسجلة- لمملكة البحرين على النحو التالي:

1 - أنَّ الإيرادات من قطاع النفط والغاز يشـكل الثقل الرئيسي للموارد المالية لمملكة البحرين (من 62% إلى 82% في المتوسـط سنويا) ، وهذا يعرض هـذه الدولة مثلها مثل بقية الدول الخليجية النفطية إلى أزمات دورية بسبب التقلبات الحادثة فى سوق النفط والغاز العالمي.

2 - أنَّ إيرادات الضرائب والرسـوم تأتى فى المرتبة الثانية فى مصادر الموارد المالية لهذه الدولة (يتراوح بين 13% إلى 19% فى المتوسط سـنويا) ، وإذا أضفنـا إليها بند الغرامات والجزاءات فإنَّ النسـبة تصل فى المتوسط بين 15% إلى 22%.

3 - هناك عجز مزمن فى موازنة البحرين (بين الإيرادات المتواضعة والمصروفات الكبيرة) تغطيها الدولة والقائمين عليها من خلال الإستغراق المزمن فى الإقتراض من الداخل والخارج، يكفي أن نشير إلى أنَّ السنوات السبعة الأخيرة (-2016 2022) قد تراكم هذا العجز فى الموازنة حتى بلغ أكثر من 7.6 مليار دينار بحرينى (ما يعادل 20.2 مليار دولار أمريكى بسعر صرف 2.66 دولار للدينار الواحد) . وإذا أضفنا العجز منذ تفجر الأزمة السياسية فى البحرين عام 2011 ، فقد يتجاوز الرقم 30.0 مليار دولار أمريكى ، وهو رقم يفوق قدرة دولة صغيرة مثل البحرين، ويضعها تحت سيطرة وهيمنة الدائنين سواء كانوا من العرب أو الأجانب.

4 - ليس هناك ظل لموارد استثمارات مالية فى الخارج لصالح الدولة والحكومة البحرينية، أو صندوق سيادي –كما هى حالة الكويت أو أبوظبي مثلا– تدر عوائد تحمي الاقتصاد البحرينى من التقلبات

والعواصف، فى حين أنَّ الأخبار المتواترة بأنَّ معظم استثمارات أفراد العائلة الحاكمة فى الخارج تدر مبالغ طائلة تدخل إلى الخزائن الخاصة لأفراد العائلة.

5 - وإذا قارنا بين نسبة الدين العام لمملكة البحرين بالناتج المحلي الإجمالي سوف نكتشف أنَّ هذه النسبة قد تجاوزت 120% إلى 130% من هذا الناتج وهو معدل حرج للغاية (بلغ الناتج المحلي الإجمالي للبحرين عام 2015 حوالى 11.7 مليار دينار ما يعادل 31.1 مليار دولار أمريكي).

6 - يعطينا الجدول رقم (2) عن حجم الإقتراض الداخلي والخارجي ونوعية هذا الإقتراض خلال السنوات السبعة الأخيرة، والفوائد الكبيرة المدفوعة خدمة لهذا الدين مؤشرات مقلقة للغاية حول القدرة على الاستمرار فى هذه السياسة لسنوات أخرى قادمة، حيث زاد صافي

الديــن العــام (المحلــي والخارجي) مــن 8.9 مليار دينار عــام 2016 (ما يعــادل 23.7 مليــار دولار أمريكــي بســعر صــرف 2.66 دولار للدينــار البحرينــي) ، إلى 13.6 مليار دينار نهايــة عام 2019 (أي ما يعادل 36.2 مليار دولار أمريكي).

جدول رقم (2): القروض التى حصلت عليها حكومة البحرين ورصيد المديونية خلال الفترة من 2016 حتى عام 2022 ومدفوعات الفوائد على الدين العام (بأقرب مليون دينار)

البيان / الرصيد فى نهاية عام	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
أولا : الديون الداخلية (المحلية)							
أذونات الخزانة	1785.0	2060.0	2110.0	2110.0	غير متاح	غير متاح	غير متاح
صكوك السلم الإسلامية	129.0	129.0	129.0	129.0	غير متاح	غير متاح	غير متاح
صكوك التأجير الإسلامية	866.0	831.0	831.0	831.0	غير متاح	غير متاح	غير متاح
سندات التنمية الحكومية المحلية	1870.0	1970.0	2320.0	2320.0	غير متاح	غير متاح	غير متاح
مجموع الديون المحلية (1)	4650.0	4990.0	5390.0	5390.0	غير متاح	غير متاح	غير متاح

ثانيا: الديون الخارجية							
صكوك التأجير الإسلامية الدولية	821.6	1141.2	1423.2	1635.6	غير متاح	غير متاح	غير متاح
سندات التنمية الحكومية الدولية	3233.6	4455.6	4643.6	5019.6	غير متاح	غير متاح	غير متاح
قروض صناديق التنمية	161.2	144.0	984.3	1519.7	غير متاح	غير متاح	غير متاح
مجموع القروض الخارجية (2)	4216.4	5740.8	7051.1	8174.9	غير متاح	غير متاح	غير متاح
مجموع رصيد الدين العام لدولة البحرين (2+1)	8866.4	10730.8	12441.1	13564.9	غير متاح	غير متاح	غير متاح
الناتج المحلى الإجمالى المسجل رسميا							
% الدين العام إلى الناتج المحلى للبحرين							
الفوائد على القروض والصكوك	362.0	479.2	618.6	644.2	697.0	707.0	757.0

المصدر: حتى عام 2019 مصدره تقارير الحساب الختامي الموحد لهذه السنوات، وبعد ذلك من واقع ميزانية البحرين لعامي 2021 و 2022 المنشورة بجريدة الوطن البحرينية بتاريخ 2020/11/30.

و نلاحظ من بيانات الجدول رقم (2) الحقائق المالية التالية:

1 - وجـود إفراط فى اسـتخدام أدوات الدين المحلي والأجنبي، ومنها نجـد أنَّ الديـن المحلـي كان يشـكل 52.5% من إجمالـى الدين العام لمملكة البحرين عام 2016، ثم أخذ في الإنخفاض كنسبة إلى 46.5% عـام 2017، ثـم إلى 43.3% عـام 2018، ثم إلـى 39.7% عام 2019، وبالمقابـل زادت حصـة الديـن الخارجي مـن إجمالى الديـن العام من 47.5% عـام 2016، إلـى 53.5% عـام 2017، ثـم إلـى 56.7% عام 2018، ثم إلى 60.3% عام 2019.

2 - إفـراط الحكومة البحرينية فى الإقتراض مـن الداخل والخارج، ترتب عليـه نتيجـة خطيـرة، وهو تـآكل القـدرة الماليـة للموازنة علـى تلبية المتطلبات الحيوية للشـعب البحريني، حيث أصبحت مدفوعات الفائدة –فحسـب دون الأقسـاط- في الزيـادة عاما بعد آخر كمـا هو وارد فى

الجـدول رقم (2) ، فزادت نسـبتها إلـى إجمالى المصروفـات العامة (المتكررة + المشاريع) من 10.3% عام 2016، إلى 13.6% عام 2017، ثم إلى 16.9% عام 2018، ثم إلى 18.0% عام 2019، ثم إلى 19.7% عـام 2020، ثم إلى 19.9% عـام 2021، حتى بلغت عام 2022 حوالى 21.7 %.

3 - والخطيـر فـى الأمـر أن هـذه الحكومة، غيـر منفتحة علـى الحلول السياسية للأزمة العاصفة التى تمر بها البلاد، بل توغلت وتغولت أكثر فى الأسـاليب القمعية، وذهبت إلـى ما هو أخطر وأبعد بالإرتماء علنا فى أحضان إسـرائيل، بإقامة علاقات سياسـية وأمنية مع هذا الكيان فـى أكتوبر ونوفمبر عام 2020، بما يجعل الأفق مسـدودا حتى على المستوى الاقتصادي والمالي.

المحور الثالث:
تحليـل المصروفـات العامـــة (المتكـررة والمشاريع)

جـرت العادة فى الموازنــة البحرينية على إجراء تقســيم إداري اعتمادا على التقســيمات المتبعة لدى صندوق النقد الدولي، والمؤسســات التمويليــة الدولية التى فرضتها على الحكومات العربية –ومنها مصر– بدءا من عام 2006، يقوم على تقســيم قطاعات الموازنة إلى عشــرة قطاعات قد لا تنسجم بين بعض مكوناتها وهي:

- قطــاع خدمــات الإدارة العامة (قبل عام 2016 كان هــذا القطاع يضم وزارة الدفاع ووزارة الداخلية والحرس الوطني، والأمانة العامة لمجلس الدفاع الأعلى، وجهاز الأمن الوطني، ثم جرى سلخه من هذا التقسيم بعد عام 2016، ووضعها فى تقســيمات مستقلة) وهذا من السمات المميزة لميزانيات مملكة البحرين.
- قطاع الدفاع.
- قطاع النظام العام وشئون السلامة العامة.

- قطاع الشئون الاقتصادية والبنية التحتية.
- قطاع حماية البيئة.
- قطاع الإسكان ومرافق المجتمع.
- قطاع الصحة.
- قطاع الشباب والثقافة والإعلام.
- قطاع التعليم.
- قطاع الحماية الاجتماعية.

ويـؤدي هـذا التغييـر المسـتمر فـى مكونات كل تقسـيم مـن تلك التقسـيمات بالقطاعـات الإدارية للميزانية لإخفاء جـزء من هذه الحركة المالية لبعض تلك المكونات، أو جعل متابعة ودراسة التطورات الزمنية لميزانيـات البحرين والكميات المالية بها من الصعوبة على الباحثين أو الدارسين، أو حتى أعضاء المجالس النيابية.

ومـن ناحيـة أخرى فقد جرت العـادة فى ميزانية البحرين على تقسـيم المصروفات فى الموازنة البحرينية إلى نوعين أساسيين هما:

(1) المصروفات المتكررة (التي تقابل ما يسـمى النفقات الجارية فى الموازنة المصرية).
(2) مصروفـات المشـاريع (التي تقابل النفقات الاسـتثمارية أو الباب السادس فى الموازنة المصرية).

وداخـل المصروفـات المتكررة لدينـا بندين كبيرين وهامين وكاشـفين هما:

- بند النفقات التحويلية (الدعم وما في حكمها).
- بند تسديد فوائد القروض.

وتوزع هـذه المصروفات على الـوزارات والجهـات الحكومية المختلفة طبقـا لـوزن وتأثيـر ونفـوذ كل جهـة من هـذه الجهـات داخـل النظام السياسى والإداري والأمني في البحرين.

وقـد تبيـن لنـا مـن جانـب آخـر، أن تحليـل المصروفـات المتكـررة، ومصروفـات المشـروعات طبقـا للتوزيـع بيـن القطاعـات الإداريـة والوظيفية في البحرين، يعطى دلالات عميقة لهيمنة وتغول الأجهزة الأمنيـة وإدارات القـوى والنفـوذ علـى بقيـة الأنشـطة الاجتماعيـة والاقتصادية، وسوف نقسم المصروفات المتكررة على النحو التالي:

أولا: المصروفات المتكررة ومصروفات المشاريع على قطاعات الأمن والقوى فى النظام السياسي والإداري فى البحرين.

ثانيا: المصروفات المتكررة ومصروفات المشـاريع على بقية قطاعات ووزارات الدولة.

ثالثـا: تحليل الميزانيـات التحويلية التي تتضمن فـى جزء منها نفقات الدعم والحماية الاجتماعية للفقراء ومحدودي الدخل.

رابعـا: المصروفـات على بند الأجور والمرتبات التـى يطلق عليها فى موازنة البحرين (القوى العاملة).

ويكشـف هذا التقسـيم –بعكس التقسـيم البيروقراطي المتبع فى الموازنـات العربيـة عمومـا وفـي البحريـن خصوصا– طبيعـة ونمط الأولويات ومركز الثقل فى هذا النظام السياسي أو ذاك.

ويكشف التحليل الدقيق عن المخاطر المحدقة بالوضع المالي لمملكة البحرين من جراء تنامي ثلاثة ظواهر فى بنيان الجسد المالي المترهل فى البحرين، وهي:

الأول: تنامي واســتمرار العجز فى الموازنة العامة للدولة بصورة كبيرة عاما بعد آخر.
الثاني: تنامي مضطرد فى الاســتدانة والاقتراض من الداخل والخارج بحيث تجاوزت الناتج المحلي الإجمالى لدولة البحرين.
الثالــث: إلتهام الجهاز الأمني والدفاعــي لمملكة البحرين للمخصصات المالية المسجلة للدولة بحيث تجاوزت نسبة تلك الأجهزة والوزارات أكثر من 40% من إجمالى المصروفات في الدولة خصوصا بعد عام 2011.

فلنرى كيف جاءت النتائج.

أولا: المصروفات المتكررة ومصروفات المشاريع على قطاعات الأمن والقوى فى النظام السياسي والإداري فى البحرين

تشتمل هذه الجهات على ديوان رئيس الوزراء، مكتب النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ، وزارة الدفاع، وزارة الداخلية، جهاز الأمن الوطني، الحرس الوطني، وزارة الخارجية، مجلس الشورى، مجلس النواب، مكتب وزير شئون مجلس الوزراء، هيئة التشريع والإفتاء القانوني، وزارة العدل بشقيها (شئون العدل)، وزارة العدل (الشئون الإسلامية)، مكاتب نواب رئيس الوزراء، وزارة شئون الإعلام، الجهاز الإداري للنيابة العامة، الأمانة العامة لمجلس الوزراء، المجلس الأعلى للقضاء، وزارة المالية، شئون الجمارك. وتبقى وزارة النفط والغاز وهذا القطاع عموما من الدوائر شبه المغلقة للملك ورئيس الوزراء.

ويكشــف التحليــل الدقيق بأنَّ هــذه الجهات والــوزارات التي لا تتعدى عددها خمســة عشــرة جهة حكومية تســتحوذ فى المتوسط بين 37% إلــى 43% من إجمالى المصروفات المتكررة فى البحرين، وإذا أضفنا إليها حصتها من مصروفات المشاريع فإنَّ النسبة ترتفع إلى 40% إلى 46% فى المتوسط سنويا كما يظهرها الجدول رقم (3) التالي:

جدول رقم (3): المصروفات المتكررة ومصروفات المشاريع موزعة طبقا للوزارات وجهات القوى والأمن خلال الفترة من عام 2017 حتى عام 2022 (لأقرب مليون دينار)

الجهة	المصروفات المتكررة					مصروفات المشاريع					
	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2017	2018	2019	2020	2021	2022
	فعليات			اعتمادات موازنة			فعليات			اعتمادات موازنة		
ديوان رئيس الوزراء	18.1	18.3	18.0	18.1	16.3	16.4	1.0	–	0.3	–	–	–
وزارة الدفاع	533.2	533.7	539.6	482.3	527.4	527.4	–	–	–	4.0	2.5	2.5
وزارة الداخلية	553.7	363.3	357.6	355.5	439.6	439.8	18.1	13.6	10.8	11.0	9.0	9.0
جهاز الأمن الوطني	41.6	35.8	34.1	34.1	33.5	33.4	غير مدرج في الميزانية					
الحرس الوطني	40.1	40.1	42.1	42.1	42.0	42.0	3.0	0.7	2.1	4.0	2.5	2.5
مجلس الشورى	9.3	9.8	9.4	9.4	8.4	8.5	غيرمتاح	غيرمتاح	غيرمتاح	غيرمتاح	غيرمتاح	غيرمتاح
مجلس النواب	10.2	10.9	10.9	10.9	10.1	10.1	غيرمتاح	غيرمتاح	غيرمتاح	غيرمتاح	غيرمتاح	غيرمتاح
هيئة التشريع والإفتاء القانوني	2.4	2.3	1.9	2.2	2.1	2.2	–	–	–	–	–	–
وزارة الخارجية	30.1	32.1	38.9	38.9	34.4	34.4	4.3	2.3	1.4	1.2	1.2	1.5
وزارة العدل (شئون العدل)	11.6	11.7	10.5	10.2	11.5	11.5	1.3	0.3	0.3	0.3	0.2	0.2

وزارة العدل (الشئون الإسلامية)	4.4	4.4	4.0	3.8	1.2	3.4	0.5	0.4	0.2	0.3	4.0	4.0
مكتب وزير الشئون مجلس الوزراء	0.5	0.5	0.5	0.5	0.6	0.6	3.0	0.1	–	–	–	–
مكتب النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء	1.7	1.9	1.9	3.9	1.5	1.6	3.0	6.0	5.0	5.0	4.0	4.0
مكاتب نواب رئيس الوزراء	3.2	3.1	2.9	2.9	3.0	3.1	–	–	–	–	–	–
مكاتب مستشاري رئيس الوزراء	0.5	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	–		–	–	–	–
وزارة شئون مجلسي الشورى والنواب	1.4	1.4	1.4	1.4	1.3	1.3	–	–	–	–	–	–
وزارة شئون الإعلام	19.8	20.9	19.3	19.7	18.6	19.2	5.6	5.6	5.5	3.3	4.0	4.0
الجهاز الإداري للنيابة العامة	3.5	3.4	3.3	3.3	3.3	3.4	–	–	–	–	0.3	0.3
الأمانة العامة لمجلس الوزراء	1.4	1.2	1.1	1.2	–	–	–		–	–	–	–

المجلس الأعلى للقضاء	12.9	12.9	12.9	13.1	11.2	13.4	0.07	0.2	0.1	0.1	0.1	0.1
وزارة المالية	7.7	8.1	7.6	7.6	8.3	8.9	1.2	1.2	1.4	1.2	1.0	1.2
شئون الجمارك	16.9	17.4	16.4	20.0	16.1	16.1	1.4	1.7	1.1	2.0	2.9	2.6
مجموع وزارات القوى والأمن فى النظام (1)	1324.2	1133.8	1134.9	1081.7	1191.0	1197.3	42.5	30.9	28.2	32.4	31.7	31.9
إجمالي المصروفات بالميزانية (2)	3182.4	3343.0	3334.0	3347.2	3196.4	3219.8	354.5	327.3	252.1	200.0	265.0	265.0
نسبة (1) إلى (2) %	41.6%	43.5%	39.2%	32.3%	37.3%	37.2%	12.0%	9.5%	11.2%	16.2%	12.0%	12.1%

المصادر : من عام 2017 حتى عام 2019 مصدره تقارير وزارة المالية عن الحساب الختامي لهذه السنوات، أما بعد ذلك فمصدره اعتمادات الميزانية المنشورة بجريدة الوطن البحرينية بتاريخ 30 / 11 / 2020

ومن الجدول رقم (3) نكتشف الحقائق التالية:

1 - أنَّ هذه الجهات الخمسة عشرة بالإضافة إلى مكاتب نواب رئيس الوزراء ومستشاريه يستحوذون وحدهم فى المتوسط على ما بين 37% إلى 43% من إجمالى المصروفات المتكررة المسجلة والرسمية على مستوى البحرين، بما يؤكد نزعة التمركز وهيمنة أجهزة ومؤسسات القوى والأمن على الدولة وميزانياتها الرسمية المعلنة، دون أن نعرف شيئا عن تلك الحسابات السرية الموجودة فى مكان ما لدى الأسرة الحاكمة.

2 - وإذا أضفنا إليها مصروفات المشاريع التى توجه إلى هذه الأجهزة الأمنية والدفاعية فإنَّ النسبة تزيد فى المتوسط إلى 40% إلى 46% من إجمالي المصروفات فى الموازنة الرسمية المعلنة للبحرين.

3 - عموما تبلغ نسبة المبالغ المخصصة للمشاريع فى الموازنة في البحرين فى المتوسط بين 9% إلى10% من إجمالى المصروفات العامة فى الموازنات البحرينية.

4 - وبالمقارنة فإنَّ بقية الخدمات الحيوية للشعب البحريني والمقيمين في البحرين، مثل التعليم والصحة والإسكان والشئون الاجتماعية ونظم الحماية من الفقر لا تحظى سوى بقدر متواضع من المخصصات المالية -كما سوف نرى- مما خلق حالة من الغضب الاجتماعي والسياسي في البلاد.

ثانيا: المصروفات المتكررة ومصروفات المشاريع في القطاعات الإدارية الأخرى

تضم هذه الجهات الإدارية العدد الأكبر من جهاز الخدمة المدنية والاجتماعية في البحرين، مثل التعليم والصحة، ووزارة الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني، ووزارة شئون الشباب والرياضة، ووزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وزارة الإسكان، المجلس الأعلى للبيئة، وهيئة الكهرباء والمياه، ووزارة المواصلات والإتصالات، هيئة البحرين للثقافة والآثار، المجلس الأعلى للصحة، و هيئة جودة التعليم والتدريب، و ديوان الخدمة المدنية، والمركز الوطني للأورام السرطانية، و مستشفى الملك حمد الجامعي، والهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية، و مركز الشيخ محمد بن خليفة التخصصي للقلب، وغيرها الكثير، والتي تزيد على 30 وزارة وهيئة حكومية كبرى.

ولا تكاد تحصل هذه الجهات سـوى على أقل من 50% إلى 55% من المخصصـات المالية بالموازنة البحرينية، بمـا يعكس خلال هيكليا فى نمـط الأولويـات فـى السياسـة الماليـة، فالموازنة الماليـة كما هو معروف وثيقة سياسـية بقدر ما هي وثيقة اقتصادية ومالية، تكشف توجهـات الحكـم والإدارة، ونمـط تحيزاتهـا الاجتماعيـة والسياسـية، ومستوى وعي ومدركات القائمين عليها.

والجدول التالي رقم (4) يبين هذا التوزيع المالي:

جدول رقم (4): المصروفات المتكررة ومصروفات المشاريع موزعة طبقا للوزارات والجهات الأخرى خلال الفترة من عام 2017 حتى عام 2022 (لأقرب مليون دينار)

الجهة	المصروفات المتكررة						مصروفات المشاريع					
	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2017	2018	2019	2020	2021	2022
	فعليات			اعتمادات موازنة			فعليات			اعتمادات موازنة		
وزارة التربية والتعليم	325.1	331.9	296.2	277.0	265.8	266.8	3.8	3.1	6.9	2.5	4.8	4.8
وزارة الصحة	240.8	243.9	231.7	215.8	217.3	216.9	5.0	2.8	3.6	2.5	4.0	4.0
وزارة الأشغال (شئون البلديات)	10.3	9.3	6.2	5.7	5.7	5.8	6.4	6.7	2.8	2.0	0.4	0.4
وزارة الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني (شئون الأشغال)	43.7	42.8	41.6	42.2	39.8	40.1	57.7	58.9	37.4	30.0	31.0	31.0
وزارة شئون الشباب والرياضة	12.4	12.6	11.5	11.8	10.4	10.1	3.0	2.8	2.3	2.5	2.1	2.3
نادي راشد للفروسية وسباق الخيل	1.8	1.9	2.1	1.9	1.9	1.9	–	–	–	–	–	–

وزارة العمل والتنمية الاجتماعية	15.9	15.3	12.9	13.1	12.6	12.4	0.1	0.1	0.4	0.3	0.3	0.2
وزارة الصناعة والتجارة والسياحة	11.6	11.7	10.4	10.0	9.1	9.2	4.2	2.9	1.8	2.9	2.5	2.5
وزارة الإسكان	5.4	5.2	4.3	4.4	4.2	4.3	110.1	101.7	93.7	76.0	95.0	100.0
مكتب وزير شؤون الكهرباء والمياه	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	–	–	–		1.1	–
المجلس الأعلى للبيئة	5.3	5.6	4.6	4.6	4.7	4.7	0.3	0.2	0.1		0.3	0.3
مركز الشيخ محمد بن خليفة للتخصصي للقلب	16.4	20.2	20.3	19.6	18.7	18.7	–	–	–			
هيئة الكهرباء والمياه	229.6	188.7	141.0	141.0	48.0	–	–	–	–			
وزارة المواصلات والإتصالات	32.7	32.4	29.8	28.6	28.5	28.5	2.8	3.3	4.0	3.2	5.0	4.0
الهيئة الوطنية للنفط والغاز	2.2	2.0	1.6	1.6	1.6	1.6	–	–	–			
مجلس التنمية الاقتصادية	–	–	5.7	5.7	5.8	5.8	–	–	8.0	8.0	1.0	1.0
مجلس المناقصات والعزيات	1.0	1.1	0.9	1.0	1.2	1.2	0.3	0.2	0.2	0.2	0.04	0.04

وزارة النفط	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	–	–	–	0.2			
هيئة البحرين للثقافة والآثار	7.2	7.3	7.1	6.5	7.1	8.9	13.0	7.1	7.0	8.5	7.8	
المجلس الأعلى للصحة	0.3	0.6	0.7	0.4	1.2	1.6	3.0	2.1	1.6	2.0	1.8	
هيئة جودة التعليم والتدريب	4.5	4.5	3.8	3.9	3.7	–	–	–	–	–	–	
ديوان الخدمة المدنية	5.8	6.0	5.6	5.6	5.8	0.3	0.2	0.2	0.2	0.1	0.1	
جامعة البحرين	–	–	–	–	38.5	38.9			1.0	1.0	1.6	1.6
كلية البحرين للمعلمين	–	–	–	–	3.3	3.3	–	–	–	–	–	
بوليتكنيك البحرين	–	–	–	–	8.4	8.5	–	–		0.8	0.8	
هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية	12.2	11.9	11.4	11.4	11.3	12.1	3.6	4.2	2.2	2.8	2.0	2.2
الأمانة العامة للمجلس الأعلى للشباب والرياضة	10.7	11.6	13.4	12.3	12.3	12.4	–	–	–	–	–	
جهاز المساحة والتسجيل العقاري	8.2	8.3	7.6	7.6	5.4	5.4	0.7	2.1	1.5	1.8	0.9	0.9

معهد البحرين للتنمية السياسية	1.1	1.3	1.1	1.2	1.0	1.1	–	–	–	–	–	–
المركز الوطني للأورام السرطانية	10.0	17.4	28.3	25.0	23.9	23.8	12.0	4.0	–	–	–	–
مستشفى الملك حمد الجامعي	40.6	36.5	37.9	35.7	34.5	34.5	–	–	–	–	–	–
الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية	2.3	2.4	2.6	2.5	2.4	2.5	–	–	–	–	–	–
هيئة تنظيم سوق العمل	–	–	9.8	9.9	8.3	8.4	–	–	–	–	–	–
وزارة شئون الشباب والرياضة	12.4	12.7	11.5	11.8	10.0	10.1	3.0	2.8	2.8	2.5	2.1	2.9
مجموع هذه الوزارات (1)	1059.4	1028.1	933.7	893.0	828.9	783.2	223.8	212.0	178.1	147.0	163.1	168.6
إجمالي المصروفات بالميزانية (2)	3182.4	3343.0	3334.0	3347.2	3196.4	3219.8	354.5	327.3	252.1	200.0	265.0	265.0
نسبة (1) إلى (2) %	33.3%	30.8%	28.0%	26.7%	25.9%	24.3%	63.1%	64.8%	70.7%	73.5%	61.5%	63.6%
الميزانيات التحويلية	1020.6	1184.4	1277.2	غير متاح	غير متاح	غير متاح	94.7	84.8	26.8	22.3	56.9	58.2

ويلاحظ فى بيانات الجدول رقم (4) الحقائق الآتية:

1 - أن هـذه الجهـات والـوزارات –برغم أهميتهـا للقطاع الأوسـع من الشـعب البحرينـي والمقيمين– لا تحظى بالمخصصـات المالية التى تكفـي لتلبية متطلبـات الحياة الكريمة لهم، ومن هنا برزت مشـكلات فى التعليم والإسكان وغيرها من الخدمات الحيوية.

2 - أنَّ قطـاع الصحـة وخصوصا فى مركز الأورام ومستشـفى الملك حمـد تحظى بمخصصات مالية كبيرة ومعقولة، ولا نعرف إلى أي درجة يسـمح لكل المواطنين بارتيادها والإسـتفادة من خدماتها وإمكانياتها الكبيرة، أم أنها قاصرة على فئات معينة ودوائر محددة.

3 - كما تبين أنَّ كل هذه الجهات التى تربوا على ثلاثين وزارة وجهة حكومية –وإذا استبعدنا مخصصات فوائد الدين العام– لا تزيد على 30% إلى 34% من إجمالي المصروفات المتكررة ومصروفات المشاريع معا.

ثالثا: مصروفات الميزانيات التحويلية

والآن نرى من المناسب عرض نمط توزيع المصروفات الخاصة بالميزانيات التحويلية، من ناحية وطبيعة مصروفات بند الأجور والمرتبات والمكافآت (التي يطلق عليها فى الميزانية البحرينية القوى العاملة).

يظهر تحليل نتائج الحساب الختامي لهذا النوع من المصروفات حقائق جديرة بالتسجيل؛ لأنها غالبا تتوه عن الرأي العام فى خضم الجدل السياسى، حيث يقدم هذا النوع من المصروفات باعتباره نوعا من الإعانات والدعم للفقراء ومحدودي الدخل، بينما هي في الحقيقة تشمل نفقات من غير هذه الطبيعة، مثل (الفوائد على القروض والصكوك) التى تبتلع وحدها ما بين 40% إلى 52% في المتوسط من مجموع هذه الميزانيات سواء فى الأعوام (2016 حتى 2019) أو بعد ذلك حتى العام 2022.

أما الدعم الذى يوجه إلى الأسر محدودة الدخل، وإلى دعم السلع الغذائية، وهيئة التأمين الاجتماعي، وحصة الحكومة فى أنظمة التقاعد، وعلاوة تحسين مستوى معيشة المتقاعدين، ودعم برامج

الإســكان فهي لا تشكل في المتوسط سوى 32% إلى 40%، ومنها ثلثيها تقريبا عبارة عن بند علاوة تحســين مستوى معيشة المتقاعدين، الذيــن ينتمــي معظمهم إلــى أجهزة الأمــن والدفــاع، والموظفيين الحكوميين الكبار.

والجدول رقم (5) يكشف عن حقيقة هذا التوزيع:

جدول رقم (5): توزيع مصروفات الميزانيات التحويلية فى البحرين خلال الفترة من عام 2016 حتى عام 2022 (لأقرب مليون دينار)

البيان / السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
	فعليات				اعتمادات موازنة		
الجهات ذات الميزانيات الملحقة والمستقلة (الكهرباء والماء)	151.9	138.2	142.0	140.9	141.0	48.0	صفر
المساهمات فى المنظمات الإقليمية والدولية	12.2	14.7	17.8	16.0	16.7	14.5	14.5
دعم الأسر المحدودة الدخل	111.0	109.2	109.4	111.9	128.0	136.0	142.5
دعم السلع بالغذائية (اللحوم – الدواجن – الطحين)	33.3	34.3	36.3	38.0	35.9	27.0	10.2
صندوق للتأمين الاجتماعي	21.1	18.0	18.1	20.3	19.1	19.1	18.9
حصة مساهمة الحكومة فى أنظمة التقاعد	1.1	0.01	-	0.6	0.8	0.8	0.8
حصة الحكومة فى التأمين ضد التعطل	18.6	19.4	18.6	22.3	18.0	20.0	20.0

صندوق الضمان الاجتماعي	18.0	17.7	19.2	20.6	21.5	21.5	21.3
علاوة تحسين مستوى معيشة المتقاعدين	106.3	116.4	125.9	132.0	132.0	124.5	115.6
دعم برامج الإسكان (علاوة الإيجار – تخفيض الأقساط)	57.8	56.9	59.8	58.5	61.0	52.2	59.0
مساعدات حكومية	5.4	0.5	1.0	0.7	0.3	0.3	0.3
الفوائد على القروض والصكوك	362.0	479.2	618.6	644.2	697.0	708.0	757.0
إلتزامات متنوعة ومبالغ محجوزة أو مدورة	16.9	16.2	17.7	60.0	غير مبين	غير مبين	غير مبين
المجموع	915.3	1020.6	1184.4	1277.2	1273.0	1171.8	1160.0
% للفوائد على القروض إلى مجموع مصروفات الميزانيات التحويلية	39.6%	47.0%	52.2%	50.0%			

ويلاحظ على بيانات الجدول رقم (5) الحقائق التالية:

1 - إذا استبعدنا بند فوائد الدين العام والتى تصل إلى 40% إلى 52% من إجمالى الميزانيات التحويلية، وكذلك مساهمات حكومة البحرين فى المنظمات الإقليمية والدولية، فإنَّ ما يتبقى تقديمه فى صورة دعم لا يشكل فى الحقيقة سوى أقل من 10% من إجمالي المصروفات العامة لميزانيات البحرين طوال السنوات من 2016 حتى 2022.

2 - كما نلاحظ أن المخصصات المالية لدعم دعم الأسر المحدودة الدخل، دعم السلع الغذائية (اللحوم – الدواجن – الطحين) ، صندوق الضمان الاجتماعي، تكاد تكون ثابتة عبر السنوات، برغم زيادة معدلات التضخم وارتفاع الأسعار السنوية في البحرين ، مما يعني في الحقيقة انخفاض القيمة الحقيقية لهذه المخصصات المالية.

3 - وباستثناء علاوة تحسين مستوى معيشة المتقاعدين، التى شهدت زيادة ملحوظة فإنَّ بقية مخصصات الدعم ظلت متواضعة ولا تلبي الطموحات المشروعة لغالبية الشعب فى البحرين الذين يعانون من مشكلات معيشية حقيقية.

4 - ربما يكشف عن ذلك انخفاض المخصصات المالية لبند الأجور والمرتبات للقوى العاملة كما سنعرض فى الفقرة اللاحقة.

رابعاً: مصروفات القوى العاملة (الأجور والمرتبات)

تتوزع المصروفات العامة فى ميزانيات مملكة البحرين على النحو التالي:

جدول رقم (6): توزيع المصروفات العامة (المتكررة والمشاريع) بميزانية البحرين طبقا لنوع المصروف خلال الفترة من عام 2016 حتى عام 2022 (لأقرب مليون دينار بحريني)

المصروفات / السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
	فعليات				اعتمادات موازنة		
القوى العاملة (أي الأجور والمرتبات والمكافآت)	1429.1	1422.8	1447.2	1398.9	غير متاح	غير متاح	غير متاح
الخدمات	217.9	221.4	216.0	246.8	غير متاح	غير متاح	غير متاح
السلع الإستهلاكية	133.8	134.7	153.8	149.7	غير متاح	غير متاح	غير متاح
السلع الرأسمالية	29.4	32.8	26.9	26.2	غير متاح	غير متاح	غير متاح
الصيانة	66.8	67.0	61.2	49.6	غير متاح	غير متاح	غير متاح
النفقات التحويلية	611.4	542.9	503.8	501.1	غير متاح	غير متاح	غير متاح
الإعانات وتسديد فوائد القروض	633.1	760.8	914.2	961.6	غير متاح	غير متاح	غير متاح
(1) مجموع المصروفات المتكررة	3121.4	3182.4	3343.0	3334.0	3287.0	3296.0	3219.0

نسبة الأجور والمرتبات إلى مجموع المصروفات المتكررة	45.8%	44.7%	43.3%	42.0%			
(2) مصروفات المشاريع (الاستثمارات)	410.9	354.5	327.3	252.1	200.0	265.0	265.0
مجموع المصروفات العامة (1) + (2)	3532.3	3536.9	3670.3	3586.1	3487.0	3561.0	3484.0
العجز السنوي	(1634.5)	(1335.8)	(894.9)	(707.5)	(613.2)	(1276.0)	(1145.0)
بيان الإعتمادات المدورة (المنتقلة من سنة مالية إلى سنة مالية تالية)							
اعتمادات المصروفات المتكررة	77.0	37.0	0.1	8.7	غير متاح	غير متاح	غير متاح
اعتمادات المشاريع	-	-	45.0	21.0	غير متاح	غير متاح	غير متاح
مجموع الاعتمادات المدورة	77.0	37.0	45.1	29.7	غير متاح	غير متاح	غير متاح

المصادر: من عام 2017 حتى عام 2019 مصدره تقارير وزارة المالية عن الحساب الختامي لهذه السنوات، أما بعد ذلك فمصدره اعتمادات الميزانية المنشورة بجريدة الوطن البحرينية بتاريخ 30 / 2020/11.

ونلاحظ من بيانات الجدول رقم (6) الحقائق التالية:

1 - تفاقم العجز السنوي داخل الهيكل المالي لمملكة البحرين عاما بعد آخر، فخلال أربعة سنوات فحسب (2019-2016)، بلغ إجمالي هذا العجز 4548.9 مليار دينار بحرينيا (ما يعادل 13.6 مليار دولار أمريكيا بسعر الصرف الدينار يعادل 2.66 دولار أمريكيا). والسؤال من أين سيجرى تغطية هذا العجز المتفاقم سوى بالإقتراض الداخلي والخارجي، وبالتالى ارتهان الإرادة الوطنية للدائنين.

2 - يؤدي ذلك مباشرة إلى التغول فى الإقتراض من الداخل ومن الخارج، (بلغ الناتج المحلى الإجمالى لدولة البحرين عام 2015 حوالى 31.1 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 8.3 مليار دينار بحريني)، وقد

زادت هـذه النسـبة حتـى بلغت عـام 2019 حوالـى 130% من الناتج المحلـي، ثـم تجـاوزت عـام 2022 حوالـى 140% من الناتـج المحلي البحريني.

3 - وبالطبـع أدت هذه السياسـة الماليـة ليس فقط إلـى تزايد الدين العام بـكل تداعياته ومخاطره السياسـية والاقتصاديـة، بل أيضا إلى تزايد أعباء خدمة الدين، سواء فى صورة فوائد مدفوعة، أو في صورة أقسـاط مقدر دفعها، فبلغت قيمة مدفوعات فوائد الدين العام فقط عـام 2016 حوالـي 362.0 مليـون دينارا، زادت فى العـام التالي إلى 479.2 مليـون دينـارا، ثم إلى 618.6 مليون دينـار عام 2018، ثم إلى 644.2 مليـون دينـار عام 2019، وفي عـام 2020 بلغت 697.0 مليون دينار، ثم إلى 708.0 مليون دينار عام 2021، وأخيرا إلى 757.0 مليون دينار عام 2022. أي أنه خلال سبعة سنوات دفعت البحرين حوالي 4.3

مليـار دينـار بحرينى فى صورة فوائـد فقط على الديـن العام (أي ما يعادل 11.3 مليار دولار أمريكي) ، دون أن نحتسب أقساط الديون.

4 - إذا تأملنـا بنود المصروفات المتكررة فى الموازنة البحرينية، نجد أن بنـد (الأجـور والمرتبـات) أو القـوى العامـة بمعنـى آخر يشـكل فى المتوسـط بيـن 42% إلى 46% مـن إجمالي المصروفـات المتكررة بالموازنـة البحرينية، ولكـن إذا توقفنا عند أهم الجهات التى تسـتحوذ علـى الحصة الأكبر من كعكعة الأجور والمرتبات والمكافآت في مملكة البحرين وعددها لا يزيد على ثمانية عشـرة وزارة وجهة حكومية، نجدها تسـتحوذ على 95% إلى 97% من إجمالى مخصصات القوى العاملة (الأجور والمرتبات).

5 - والمدهـش أنَّ هنـاك أربعـة جهات فقـط تمثل مرتكـز الأمن فى مملكـة البحريـن (وزارة الدفـاع، وزارة الداخلية، الحـرس الوطني، جهاز المخابرات الوطني) تسـتحوذ وحدهم على ما نسـبته 56% إلى 58% من إجمالي فاتورة الأجور والمرتبات فى الدولة تقريبا.

6 - أي أنَّ بنـد الأجـور والمرتبات يشـكل أهميـة خاصة فـى الموازنة السنوية لمملكة البحرين، بصرف النظر عن التوزيع غير العادل فى هذا البنـد من ناحية، أو توزيعه بين الـوزارات المختلفة من ناحية أخرى. وإذا دققنـا أكثـر نكتشـف أن هنـاك جهـات ووزارات –غالبـا وزارات القوى والأمن– تسـتحوذ على الجزء الأكبر من هـذا البند كما يظهرها الجدول التالي:

جدول رقم (7): توزيع بند الأجور والمرتبات والمكافآت (القوى العاملة) طبقا لأهم الجهات الحكومية خلال الفترة من 2017 حتى عام 2022 (لأقرب مليون دينار)

الجهة / السنوات		2017	2018	2019	2020	2021	2022
		فعليات			اعتمادات موازنة		
ديوان رئيس الوزراء		3.9	4.3	3.9	غير متاح	غير متاح	غير متاح
مكتب النائب الأول لرئيس الوزراء		1.3	1.7	1.3	غير متاح	غير متاح	غير متاح
مكتب نواب رئيس الوزراء		2.7	2.7	2.4	غير متاح	غير متاح	غير متاح
مكاتب مستشاري رئيس الوزراء		0.4	0.4	0.4	غير متاح	غير متاح	غير متاح
وزارة الدفاع		396.8	403.9	411.7	غير متاح	غير متاح	غير متاح
وزارة الداخلية		315.9	319.6	317.3	غير متاح	غير متاح	غير متاح
جهاز الأمن الوطني (مدرج في بند النفقات التحويلية لدواعي السرية)		41.6	35.8	34.1	غير متاح	غير متاح	غير متاح
الحرس الوطني		39.2	39.2	40.9	غير متاح	غير متاح	غير متاح

وزارة الخارجية		21.0	21.9	20.6	غير متاح	غير متاح	غير متاح
وزارة شئون الإعلام (ومعها مركز الإتصال الوطني)		13.0	13.7	5.9	غير متاح	غير متاح	غير متاح
المجلس الأعلى للقضاء		12.1	12.0	12.2	غير متاح	غير متاح	غير متاح
مجموع وزارات ومؤسسات القوى والأمن (1)		858.4	855.2	850.4	غير متاح	غير متاح	غير متاح
نسبتها إلى مجموع بند الأجور في الموازنة البحرينية %		60.0%	59.1%	60.8%	غير متاح	غير متاح	غير متاح
وزارة العدل والشئون الإسلامية (شئون إسلامية)		1.7	1.7	1.4	غير متاح	غير متاح	غير متاح
وزارة العدل والشئون الإسلامية (شئون العدل)		8.8	9.1	8.4	غير متاح	غير متاح	غير متاح
وزارة الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني (شئون الزراعة والإستملاك والثروة البحرية والتخطيط العمراني)		8.2	6.7	4.5	غير متاح	غير متاح	غير متاح
وزارة الأشغال والبلديات والتخطيط العمراني (شئون الأشغال)		23.6	22.1	20.4	غير متاح	غير متاح	غير متاح
وزارة العمل والتنمية الاجتماعية		12.2	12.4	10.3	غير متاح	غير متاح	غير متاح

شئون الجمارك		15.9	16.1	15.0	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح
وزارة التربية والتعليم		280.3	289.1	258.5	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح
وزارة الصحة		144.9	145.4	133.7	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح
مستشفى الملك حمد الجامعي		23.2	21.7	23.6	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح
مجموع هذه الجهات الكبرى (2)		518.8	524.3	475.8	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح
مجموع جهات القوى والجهات الكبرى معاً (1+2)		1377.2	1379.5	1326.2	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح
% إلى إجمالي بند القوى العاملة في الموازنة البحرينية		96.8%	95.3%	94.8%	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح

المصدر من عام 2017 حتى عام 2019مصدره تقارير وزارة المالية عن الحساب الختامي لهذه السنوات، أما بعد ذلك فمصدره اعتمادات الميزانية المنشورة بجريدة الوطن البحرينية بتاريخ 30 / 2020/11.

ونلاحظ من الجدول رقم (7) الحقائق التالية:

1 - أنَّ لدينـا 13 جهـة فقط تسـتحوذ وحدها على حوالـى 60.3% من إجمالي بنـد الأجور والمرتبـات (القوى العاملة) على مسـتوى الدولة البحرينية ككل، وهو ما يعكس طبيعة هذه الدولة وغلبة الطابع الأمني والعسكري عليها (هذا طبعا بخلاف عمليات التسلح وشراء الأسلحة من السوق الدولية ومن الولايات المتحدة الأمريكية خصوصا).

2 - بينما تتزايد مخصصات الأجور فى وزارات الدفاع والداخلية والحرس الوطنـي ينخفض هذا البند فى وزارة التربيـة والتعليم، ووزارة الصحة ووزارة العمل والتنمية الاجتماعية.

3 - كمـا نلاحظ أن هنـاك جهات برغم ضآلة ما يبدو من مخصص الأجور

والمرتبـات إلا أنهـا فى الحقيقة ونظرا لضآلة عـدد العاملين فيها فإنَّ متوســط أجورهــم ودخلهم الوظيفي يعتبر مــن أعلى الأجور خصوصا فى مكاتب أفراد العائلة الحاكمة الذين يشغلون مناصب تنفيذية.

4 - وتكشــف المخصصات الماليــة الكبيرة لبند الأجــور والمرتبات في قطاعي الدفاع ووزارة الداخلية على حقيقتين إضافيتين وهما:

1 - أنَّ هاتيــن الوزارتين يعمــل بهما أعداد كبيرة جــدا من العاملين، بأكثر من أي وزارات أخرى.

2 - وأنَّ متوســط الأجــور والمرتبات والمكافآت التــى يحصل عليها العاملــون فى هاتيــن الوزارتين أكبر كثيرا من متوســط ما يحصل عليه العاملون في بقية وزارات والجهات الحكومية.

5 - ومـن جهـة أخرى فـإنَّ توزيع بند الأجـور والمرتبات بيـن البحرينيين وغيرهم من المقيمين والأجانب، تكشف عن غلبة حصة المواطنين من أهـل البحريـن حيث تبلـغ حصتهم فى المتوسـط حوالـي 70%، كما يظهرها الجدول رقم (8).

جـدول رقـم (8): مصروفات بند القـوى العاملة (الأجـور والمرتبـات) في مملكة البحرين خلال الفترة من عام 2016 حتى عام 2022 (لأقرب مليون دينار)

السنوات	الأجور والمرتبات (القوى العاملة)		نصيب البحرينيين		نصيب المقيمين والأجانب
	القيمة بالمليون دينار	% إلى مجموع المصروفات المتكررة	القيمة بالمليون دينار	نصيبهم من بند الأجور	
2016	1429.1	45.8%	1009.6	70.7%	29.3%
2017	1422.8	44.7%	1016.8	71.5%	28.5%
2018	1447.2	44.2%	1036.9	71.7%	28.3%
2019	1398.9	42.0%	999.2	71.4%	28.6%
2020	غير متاح		غير متاح		
2021	غير متاح		غير متاح		
2022	غير متاح		غير متاح		

المصدر : من عام 2017 حتى عام 2019 مصدره تقارير وزارة المالية عن الحساب الختامي لهذه السنوات، أما بعد ذلك فمصدره اعتمادات الميزانية المنشورة بجريدة الوطن البحرينية بتاريخ 30 / 2020/11.

خامساً: أهم الجهات التي تحصل على مصروفات المشاريع في البحرين

بلغت مخصصات مصروفات المشاريع (الاستثمارات) في السنوات السبعة الأخيرة (2016-2022) حوالى 2.1 مليار دينار بحرينا (ما يعادل 5.5 مليار دولار أمريكيا) وكانت موزعة على النحو التالي:

جـدول رقـم (9): أهـم الجهـات الإداريـة والأمنية التـى تحصل علـى مصروفات المشاريع خلال الفترة 2016-2022 (لأقرب مليون دينار بحريني)

الجهة / السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
	فعلى				اعتمادات موازنة		
وزارة الداخلية	22.0	18.1	13.6	10.8	11.0	9.0	9.0
وزارة الإسكان	143.0	110.1	101.7	93.7	76.0	95.0	100.0
وزارة الأشغال والبلديات والتخطيط العمراني (شئون الأشغال)	62.0	57.7	58.9	37.4	30.0	0.4	0.4
وزارة الأشغال والبلديات والتخطيط العمراني (الإدارة العامة للتخطيط العمراني وإدارة الإستملاك وشئون الزراعة والثروة البحرية)	11.6	6.4	6.7	2.8	2.8	3.8	3.8
مستشفى الملك حمد الجامعي	15.9	–	–	–	–	–	–
وزارة شئون الإعلام	6.4	5.6	5.6	4.5	3.3	4.0	4.0
وزارة الصحة	5.3	3.8	2.8	3.6	2.5	4.0	4.0

مكتب النائب الأول لرئيس الوزراء	3.0	3.0	6.0	5.0	5.0	4.0	4.0
وزارة المواصلات والإتصالات	3.7	2.8	3.2	4.0	3.2	0.4	0.4
الحرس الوطني	4.1	3.0	0.7	2.1	4.0	2.5	2.5
هيئة البحرين للثقافة والآثار	6.6	8.9	13.0	7.1	7.0	8.5	7.8
وزارة الشباب والرياضة	5.3	3.0	2.8	2.3	2.5	2.1	2.5
(2) مجموع مصروفات المشاريع في هذه الجهات	288.9	222.4	215.0	173.3	147.3	137.3	138.4
(1) إجمالي مصروفات المشاريع في الموازنة	410.9	354.5	327.3	252.1	200.0	265.0	265.0
نسبة مصروفات المشاريع في هذه الجهات إلى إجمالي مصروفات المشاريع في الدولة (2) إلى (1)	70.3%	62.8%	65.7%	68.8%	73.7%	51.8%	52.2%

المصدر : من عام 2017 حتى عام 2019 مصدره تقارير وزارة المالية عن الحساب الختامي لهذه السنوات ، أما بعد ذلك فمصدره اعتمادات الميزانية المنشورة بجريدة الوطن البحرينية بتاريخ 30 / 11 / 2020.

ونلاحظ من بيانات الجدول رقم (9) الحقائق التالية:

1 - أنَّ إدراج مبلغ خمسة أو ستة مليون دينار سنويا فى مخصصات النائب الأول لرئيس الوزراء هو مخصص تحت تصرفه الشخصي، وليس بالضرورة لإنشاء مشروعات.

2 - ليس هناك مخصصات مالية لمشروعات فى مجال قطاع الصناعة، بما يشي بنمط الاقتصاد البحريني الريعي ونمط الأولويات الحكومية.

المحور الرابع:
الإيـــــــــــرادات ومصـــادرها

تعرضت الإيرادات العامة لمملكة البحرين إلى التقلب من سنة إلى أخرى، سواء بالإنخفاض أو بالزيادة البسيطة والمتواضعة، ويبدو أن ذلك من الأمور المتوقعة، بسبب التقلب الشديد الذى طرأ على أسعار البترول والغاز فى الأسواق العالمية منذ عام 2014، والذي يعد المصدر الرئيسي للإيرادات العامة في مملكة البحرين وبقية دول الخليج النفطية.

لقد كانت الإيرادات الرسمية المسجلة –حيث هناك ما هو غير مسجل رسميا وغير معروف للشعب والبرلمان والرأي العام والخبراء– حوالي 2201.1 مليون دينار عام 2017 (ما يعادل 5.9مليار دولار أمريكي) ، تقلبت حول هذا الرقم، كما يظهرها الجدول رقم (10) على النحو التالي:

جدول رقم (10): الإيرادات المسـجلة رسـميا للدولة فى البحرين خلال الفترة من عام 2017 حتى عام 2022 (لأقرب مليون دينار بحريني)

السنوات	الإيرادات			إجمالي إيرادات الدولة المسجلة	نسبة إيرادات النفط والغاز إلى إجمالي الإيرادات
	النفط والغاز	إيرادات أخرى	إعانات		
2017	1652.5	520.4	28.2	2201.1	75.1%
2018	2286.1	489.4	–	2775.4	82.4%
2019	2090.2	812.2	–	2902.4	72.0%
2020	2096.3	850.2	–	2946.5	71.2%
2021	1407.0	878.4	–	2285.4	61.6%
2022	1423.6	915.7	–	2339.3	60.9%

المصدر: من عام 2017 حتى عام 2019 مصدره تقارير وزارة المالية عن الحساب الختامي لهذه السنوات، أما بعد ذلك فمصدره اعتمادات الميزانية المنشورة بجريدة الوطن البحرينية بتاريخ 30 / 2020/11.

ونلاحظ عل بيانات الجدول رقم (10) الحقائق التالية:

1 - لقـد زادت الإيرادات العامة من 1897.8 مليون دينار عام 2016 إلى حوالي 2339.4 في عام 2022، شكل فيها النفط والغاز ما يعادل 75% إلى 60% فى المتوسـط وكان لانهيار أسـعار النفـط والغاز دورا فى التأثير سلبا على موازنة الدولة فى البحرين.

2 - أنَّ الإيـرادات غير النفطية تشـمل: الضرائب والرسـوم والمنتجات الخدميـة والسـلعية الحكوميـة، والاسـتثمارات والأمـلاك الحكومية، ومبيعات الأصول الرأسـمالية، والجزاءات والغرامات، وإيرادات متنوعة أخرى، ولا نجد تفاصيل لها في بعض سـنوات الدراسـة بسبب طريقة عرض الميزانية من سنة إلى أخرى.

3 - خلال السنوات الأخرى وبسبب تدهور أسعار النفط والغاز من جراء السياسات السعودية وبقية دول الخليج المساندة والتابعة لها، انخفضت الإيرادات المسجلة والواردة إلى مملكة البحرين من النفط والغاز من 2286.1 مليون دينار عام 2018 إلى 2090.2 مليون دينار عام 2019، وإلى 1423.6مليون دينار عام 2022. وبالتالي انخفض نصيبه في إجمالي إيرادات الدولة المسجلة رسميا من 71.2% إلى حوالى 61% فقط.

4 - وبالمقابل زادت الإيرادات من مصادر أخرى التى فى معظمها هي في صورة ضرائب ورسوم على الخدمات المقدمة للمواطنين فى البحرين.

والجدول التالى رقم (11) يظهر توزيعات الإيرادات العامة على مصادرها المختلفة:

جدول رقم (11): المصادر الرئيسية لإيرادات مملكة البحرين خلال الفترة من عام 2017 حتى عام 2022 (لأقرب مليون دينار بحريني)

المصدر / السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
إيرادات النفط والغاز	1436.5	1652.5	2286.1	2090.1	2096.3	1407.0	1423.6
إيرادات الضرائب والرسوم	237.6	286.2	293.3	553.0	غير متاح	غير متاح	غير متاح
إيرادات منتجات خدمية وسلعية حكومية	83.9	76.4	85.5	77.1	غير متاح	غير متاح	غير متاح
استثمارات وأملاك حكومية	50.4	118.0	70.0	138.0	غير متاح	غير متاح	غير متاح
إعانات (من الميزانيات التحويلية)	28.4	28.1	–	–	غير متاح	غير متاح	غير متاح
مبيعات أصول رأسمالية	0.6	0.3	0.3	0.3	غير متاح	غير متاح	غير متاح
غرامات وجزاءات وإيرادات متنوعة	60.5	39.5	40.2	43.9	غير متاح	غير متاح	غير متاح
مجموع الإيرادات العامة	1897.8	2201.1	2775.4	2902.4	2946.5	2285.4	2339.4
% للنفط والغاز إلى إجمالي الإيرادات العامة	75.7%	75.1%	82.4%	72.0%	71.2%	61.6%	61.0%

المصدر : من عام 2017 حتى عام 2019 مصدره تقارير وزارة المالية في البحرين عن الحساب الختامي لهذه السنوات، وبعد ذلك مصدره اعتمادات الموازنة المنشورة في جريدة الوطن البحرينية بتاريخ 2020/11/30.

وقد تبين من واقع تحليل مصادر هذه الإيرادات الحقائق التالية:

1 - أكبـر الوزارات والجهـات تحقيقا للإيرادات –بعـد النفط والغاز– هي شـئون الجمارك، ووزارة الداخلية، ثـم وزارة المواصلات والإتصالات، وبعدها وزارة الصحة، ووزارة العدل، ووزارة الصناعة والتجارة والسياحة، ثم جهاز المساحة والتسجيل العقاري.

2 - بند الضرائب والرسوم يمثل فى المتوسط حوال13% إلى 19%.

3 - أما النفط والغاز فيشكل فى المتوسط بين 61% إلى 82%.

4 - لعل من أبرز تلك الملاحظات للمحلل والباحث هو التعمد من جانب وزارة المالية المسـئولة عن إعداد الميزانية –وكذلك الحساب الختامي–

فـى عدم عرض البنود ومصادر الإيرادات بصورة منسـجمة من سـنة إلـى أخرى، فبعـض تلك السـنوات يعـرض تفاصيل هـذه الإيرادات وبعضهـا الآخر تأتى مجملة، بما يخلق حالة من الإرتباك وعدم التجانس (أنظر الجداول أرقام 1،2،3، 6،7، 8، 11، 12).

5 - كما يلاحظ تقسـيم وزارة الأشـغال في عـرض الميزانية إلى ثلاثة أقسـام، فمرة تعرض في قطاع الشـئون الاقتصادية تحت مسـمى (شـئون الأشغال) ، ومرة ثانية تعرض في نفس القطاع تحت مسمى (هيئـة التخطيط العمراني والتطوير العمراني)، ومرة ثالثة تعرض فى قطاع الإسـكان تحت مسـمى (شـئون البلديات) ومن سنة إلى أخرى تعرض بيانات هذه الوزارة مرتبكة وغير واضحة.

6 - مـن حيث ترتيب الأهمية فى الحصول علـى الإيرادات –بعد النفط والغاز– تأتى القطاعات التالية:

- قطـاع الجهـاز الوطني للإيرادات (مسـاهمات وعوائد الاسـتثمارات الحكومية، عوائد بنك الإسـكان، حصة الحكومة من هيئة تنظيم سـوق العمل، عوائد الشـركة القابضـة للنفط والغاز، عوائد شـركة ممتلكات البحريـن القابضة، فوائض الحكومة من هيئة تنظيم الاتصالات، عوائد مصرف البحرين المركزي).
- قطاع النظام العام وشـئون السـلامة العامة (وزارة الداخلية، شـئون الجمارك، وزارة العدل والشئون الإسلامية، شئون العدل).
- قطـاع الشـئون الاقتصاديـة والبنيـة التحتيـة (وزارة المواصـلات والاتصالات، وزارة الصناعة والتجارة والسـياحة، وزارة الشـغال (شئون الأشغال).

- قطـاع خدمات الإدارة العامة (ويضم قطاع كبير من الوزارات والجهات الحكومية).
- قطـاع الصحـة ويضم (وزارة الصحـة، الهيئة الوطنيـة لتنظيم المهن والخدمات الصحية).
- ثم يأتي بعد ذلك قطاع الشباب والرياضة وبعدها قطاع التعليم.

الجـدول التالي رقم (13) يبين أهم الجهات الحكومية مصدرا للإيرادات العامة خلال السنوات من 2016 حتى عام 2022

جـدول رقم (12): الإيـرادات العامة فـي مملكـة البحرين موزعة حسـب الوزارات والجهات الحكومية خلال السنوات من 2016 حتى 2022 (لأقرب مليون دينار)

الإيراد / السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
	فعليات				اعتمادات موازنة		
(1) صافي إيرادات النفط والغاز	1436.5	1652.5	2286.1	2090.1	2096.3	1407.0	1423.6
(2) إيرادات الجهاز الوطني للإيرادات				321.6	269.9	340.0	360.0
(3)مساهمات وعوائد الاستثمارات الحكومية مكونة من:				135.0	135.8	113.9	114.3
– عوائد بنك الإسكان	غير مبين	غير مبين	غير مبين	10.0	10.0	10.0	10.0
– حصة الحكومة من هيئة تنظيم سوق العمل	غير مبين	غير مبين	غير مبين	24.2	24.7	25.7	25.9
– عوائد الشركة القابضة للنفط والغاز	غير مبين	غير مبين	غير مبين	56.4	56.4	56.4	56.4
– عوائد شركة ممتلكات البحرين القابضة	غير مبين	غير مبين	غير مبين	30.0	30.0	10.0	10.0
– فوائض الحكومة من هيئة تنظيم الاتصالات	غير مبين	غير مبين	غير مبين	11.3	11.5	9.3	9.5
– عوائد مصرف البحرين المركزي	غير مبين	غير مبين	غير مبين	3.1	3.2	2.5	2.5
(4) قطاع خدمات الإدارة العامة موزعة كالتالي:				44.8	45.2	29.3	31.7
–وزارة الخارجية	0.5	0.5	0.5	1.3	2.1	2.1	2.1

– هيئة معلومات الحكومة الإليكترونية	2.7	2.8	2.7	3.5	3.6	3.7	3.7
– جهاز المساحة والتسجيل العقاري	17.8	17.2	16.9	14.3	21.9	14.3	14.5
– مؤسسة التنظيم العقاري	–	–	–	0.6	0.6	0.6	0.6
– معهد الإدارة العامة	–	–	–	0.4	0.4	0.4	0.1
– مجلس المناقصات والمزايدات	0.07	0.09	0.7	0.8	0.8	0.7	1.0
– إيرادات متنوعة	غير مبين	غير مبين	غير مبين	15.5	15.8	7.5	9.7
(5) قطاع النظام العام وشئون السلامة العامة موزعة كالتالي:				242.2	246.4	260.8	272.4
– وزارة الداخلية	51.0	51.8	55.6	48.2	54.1	119.3	130.2
– شئون الجمارك	132.8	174.3	160.2	100.4	157.9	110.0	120.0
– وزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف (شئون العدل)	15.2	23.9	28.7	31.5	34.0	31.5	32.2
– المحكمة الدستورية					0.004	0.007	0.007
(6) قطاع الشئون الاقتصادية والبنية التحتية موزعة كالتالي:				96.0	99.2	91.4	92.5
وزارة المواصلات والاتصالات	45.5	48.4	53.7	50.8	50.5	50.8	50.8

وزارة الصناعة والتجارة والسياحة	21.3	30.4	31.5	34.2	39.5	33.7	34.6
وزارة الأشغال والبلديات والتخطيط العمراني (شئون الأشغال)	2.4	2.4	4.8	5.6	6.0	0.3	0.3
مجلس التنمية الاقتصادية	–	–	–	0.3	0.3	–	–
بدالة إنترنت البحرين				1.8	1.8	–	–
وزارة الأشغال (هيئة التخطيط والتطوير العمراني)		5.1	3.4	6.9	1.0		
(7) قطاع حماية البيئة (المجلس الأعلى للبيئة)	0.3	0.3	1.4	1.8	1.9	1.3	1.3
(8) قطاع الإسكان ومرافق المجتمع موزعة كالتالي:				5.0	5.1	5.3	6.4
وزارة الإسكان	0.1	0.01	0.1	0.3	0.04	0.04	0.04
وزارة الأشغال (شئون البلديات)				5.0	5.1	5.3	6.4
(9) قطاع الصحة موزعة كالتالي:				40.4	41.1	33.8	34.5
وزارة الصحة	43.3	33.7	37.9	31.8	38.1	31.6	32.2
الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية	0.9	1.8	2.2	2.0	3.0	2.3	2.3
(10) قطاع الشباب والثقافة والإعلام موزعة كالتالي:				3.7	4.6	1.4	1.5

وزارة شئون الشباب والرياضة	0.5	0.1	0.03	0.04	2.0	0.1
هيئة البحرين للثقافة والآثار	0.5	0.4	0.4	0.3	0.4	0.2
وزارة شئون الإعلام	1.7	1.4	1.3	1.0	2.0	0.7
(11) قطاع التعليم				0.5	1.2	1.2
وزارة التربية والتعليم	0.9	0.5	0.5	0.5	0.6	0.5
بوليتكنيك البحرين	–	–	–	–	0.6	0.7
هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب	0.04	–	–	–	–	0.06
الميزانيات التحويلية	120.2	154.2	86.8	155.0	غير مبين	غير مبين
إجمالي الإيرادات العامة	1897.8	2201.1	2775.4	2902.4	2946.5	2285.4
2339.4						

من عام 2017 حتى عام 2019مصدره تقارير وزارة المالية عن الحساب الختامي لهذه السنوات، أما بعد ذلك فمصدره اعتمادات الميزانية المنشورة بجريدة الوطن البحرينية بتاريخ 30 / 2020/11

ويكشـف تأمل بيانات الجدول السـابق رقم (12) حقيقة أساسـية، ألا وهي أن هناك عشرة وزارات وجهات حكومية –بعد النفط والغاز– تحقق الجزء الأعظم من إيرادات الدولة البحرينية المسجلة رسميا، حيث تتراوح إيراداتهـا بيـن 20% إلـى 25% سـنويا وهـذه الجهات العشـرة هى بالترتيب:

1 - شئون الجمارك.
2 - وزارة الداخلية.
3 - وزارة المواصلات والاتصالات.
4 - وزارة الصناعة والتجارة والسياحة.
5 - وزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف (شئون العدل).
6 - وزارة الصحة .
7 - جهاز المساحة والتسجيل العقاري.

8 - عوائد الشركة القابضة للنفط والغاز.
9 - عوائد شركة ممتلكات البحرين القابضة.
10 - فوائض الحكومة من هيئة تنظيم الاتصالات.

وقد يعطينا الجدول التالي رقم (13) صورة عن هذا الوضع:

جـدول رقم (13): أهـم الوزارات والجهات الحكومية حصـولا على الإيرادات العامة فى البحرين خلال السنوات من عام 2017 حتى عام 2022 (لأقرب مليون دينار)

الجهة / السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022
شئون الجمارك	174.0	160.2	100.4	157.9	110.0	120.0
وزارة الداخلية	51.8	55.6	48.2	54.2	119.3	130.2
وزارة الصحة	33.7	37.9	31.8	38.1	33.8	34.5
وزارة الصناعة والتجارة والسياحة	30.4	31.5	34.2	39.5	33.7	34.6
وزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف (شئون العدل)	23.9	28.7	31.5	34.3	31.5	32.2
وزارة المواصلات والاتصالات	48.3	53.7	50.8	50.5	50.8	50.8
جهاز المساحة والتسجيل العقاري	17.2	16.9	14.3	21.9	14.3	14.5
– حصة الحكومة من هيئة تنظيم سوق العمل	غير مبين	غير مبين	غير مبين	24.2	24.7	25.7
– عوائد الشركة القابضة للنفط والغاز	غير مبين	غير مبين	غير مبين	56.4	56.4	56.4

- عوائد شركة ممتلكات البحرين القابضة	غير مبين	غير مبين	غير مبين	30.0	30.0	10.0
- فوائض الحكومة من هيئة تنظيم الاتصالات	غير مبين	غير مبين	غير مبين	11.3	11.5	9.3
هيئة المعلومات والحكومة الإليكترونية	2.8	2.7	3.4	3.6	3.7	3.7
إجمالي الإيرادات العامة في الدولة (2)	2201.1	2775.4	2902.4	2946.5	2285.4	2339.4
إيرادات النفط والغاز (3)	1652.5	2286.1	2090.1	2096.0	1407.0	1423.6
نسبة النفط والغاز إلى إجمالي الإيرادات العامة (3 إلى 2)	75.1%	82.4%	72.0%	71.2%	61.6%	60.9%

من عام 2017 حتى عام 2019 مصدره تقارير وزارة المالية عن الحساب الختامي لهذه السنوات ، أما بعد ذلك فمصدره اعتمادات الميزانية المنشورة بجريدة الوطن البحرينية بتاريخ 30 / 11/ 2020

الخلاصـــة
والإستنتـــاج

يمكننا استخلاص النتائج النهائية التالية من هذه الدراسة:

1 - أنَّ الموازنة العامة فى البحرين لا تشتمل على كل أوجه الإيرادات العامة، وكذلك كل بنود المصروفات، خصوصا ما يتعلق منها بمصادر الإيرادات النفطية، وأوجه الإنفاق على مؤسسات القوى والأمن (الدفاع، الداخلية، جهاز الأمن الوطني، الحرس الوطني)، وكذلك مخصصات خدمة الدين العام (الأقساط + الفوائد).

2 - أنَّ السمة الأساسية للموازنة البحرينية وجود عجز دائم ومزمن فيها، مما يؤدي لمزيد من الإقتراض ومأزق الديون الخارجية والداخلية، وهو ما يضع الحكومة والدولة والمجتمع البحريني على فوهة بركان من القلق الاقتصادي والعواصف الاجتماعية.

3 - عدم إدراج مخصصات الملك والأسـرة الحاكمـة فى الموازنة، هي عـادة غير حميـدة، ولا تعرفهـا النظـم الديموقراطية، ملكيـة كانت أو جمهورية.

4 - هنـاك عـدم توازن بيـن مصروفـات الدولـة على قطاعـات الأمن والدفـاع، وبين إنفاق الدولة على الخدمات الأساسـية للشـعب، حيث يـكاد كل منهمـا أن يسـتحوذ بالتسـاوي علـى 40% مـن مصروفات الموازنة فى المتوسـط سـنويا، بينما الصحيح فى كل الموازنات في الـدول الديموقراطيـة، ألا تزيد مخصصات الدفـاع والأمن على 15% إلـى 20%، وهـي هنا فـي البحرين تصل إلـى الضعفيـن، برغم أنَّ المخاطر والتهديدات للبحرين لا تسـتدعي كل هذا الإنفاق على الأمن والدفاع.

5 - يقابل كل هذا درجة من الإسراف والتبذير من جانب الأسرة الحاكمة والطبقــة السياســية المتحالفة معها، وهــو ما يتبدى فــى الكثير من مظاهر البذخ والمهرجانات والســفريات، ومحاولات شراء الولاءات بين الصحفيين والمثقفين سواء فى البحرين أو في المنطقة العربية.

فريق الدراسات والتقارير
جمعية الوفاق الوطني الإسلامية
مارس/آذار 2021